كل السلطة للجماهير المنتفضة
البديل
صوت الانتفاضة
صوت الاحرار في العراق
العدد ٣٩٥ الثلاثاء ٢٠٢٢/٦/٢٨

«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لان المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»
كارل ماركس

الخياط: القطاع الصحي المتردي جزء من هذا النظام السياسي الفاسد

اجرت صوت الانتفاضة لقاءا مع الناشط السياسي محمد ياسر الخياط والذي اطلق حملة داخل مدينة الناصرية تطالب بإيقاف جشع العيادات الخاصة والمطالبة بتحسين الواقع الصحي وقد لاقت هذه الدعوات اقبالا وترحابا من قبل جماهير المحافظة كما انها اخذت صدى واسعا في الاوساط الاعلامية، وقد طرحت صوت الانتفاضة العديد من الاسئلة حول الواقع الصحي في البلاد وتصوراته حول حل هذه المعضلة التي باتت تهدد معيشة وحياة المواطنين ليس في الناصرية فقط انما على مستوى العراق

صوت الانتفاضة: اهلا ومرحبا بك استاذ محمد الخياط بداية كيف تقيمون الواقع الصحي في المستشفيات والمراكز الحكومية وهل تتوفر الأدوية والتحليلات والاشعة للمرضى؟

الخياط: في الحقيقة فأن الواقع الصحي في عموم البلاد متردي جداً، إن لم يكن مفقود بالكامل بسبب الفساد المستشري في أغلب دوائر السلطة والخاضعة اصلا لنظام المحاصصة الطائفية المقيتة، ونجد المئات يوميا من الشرائح الفقيرة وهي تبحث بين اروقة المستشفيات عن أبسط العلاجات

صوت الانتفاضة: هنالك الكثير من الاخطاء الطبية نتيجة التشخيص السريع والعشوائي بالإضافة إلى اخطاء العمليات فكيف تجدون عملية التشخيص وإجراء العمليات كمواطنين في الناصرية؟

الخياط: بسبب فقدان الرقابة والمتابعة من كل الجهات الحكومية او النقابية على العمل الصحي، نشاهد يوميا العديد من هذه الأخطاء التي يدفع ثمنها المريض نفسه، وهذا ما حدث معي شخصيا قبل فترة قصيرة0 حيث ان عدم الاهتمام والمتابعة من قبل العديد من الأطباء لحالة المريض بعد الفحص او حتى اجراء العملية بسبب الجشع الموجود في العيادات والمختبرات الأهلية.

صوت الانتفاضة: بالنسبة لعملية معاينة المرضى في العيادات الخاصة ما أسعار المعاينة وهل إعداد الأطباء الكفؤين كافية ؟

الخياط: بالنسبة لمعاينة المرضى في العيادات الخاصة تتفاوت هذه الأسعار وتصل احيانا إلى اكثر من 25 الف دينار هذا فقط عن أجرة الفحص إضافة إلى أجور المختبر والأشعة والعلاج الذي يصل في أغلب الأوقات إلى أرقام خيالية لا يستطيع المريض دفعها مما يضطره احيانا إلى البحث عن مساعدة الآخرين له أو إعادة بعض العلاجات إلى الصيدلية لعدم توفر ثمنها وهذا ما يحدث يوميا كما نشاهده هنا في الناصرية من خلال تواجدنا بالقرب من هذه الصيدليات!

صوت الانتفاضة: دائما ما يتحالف أصحاب الصيدليات والمختبرات وغيرهم مع الأطباء حيث ان المريض يكون مضطرا لعمل تحليلات وشراء الدواء من أماكن يوصي بها الأطباء فكيف تجدون هذا العمل؟

الخياط: نعم، هذا موجود اصلا في أغلب عيادات الأطباء، والأكثر من هذا فأن العديد من الصيدليات هي تابعة لهؤلاء الأطباء، إضافة لوجود اتفاق مسبق بين الطبيب والصيدلي حول أسعار الوصفات الطبية وهذه الطريقة أصبحت ظاهرة بذاتها يجب متابعتها بشكل دقيق.

صوت الانتفاضة: قدتم حملة على مستوى الناصرية لمواجهة جشع الأطباء والقطاع الصحي الخاص كيف وجدتم أصداء هذه الحملة؟

الخياط: من خلال الحملة التي قمنا بها هنا في الناصرية ضد جشع

الى ص 2 >

الأطباء كان هناك تعاطف وتأييد كبير لها بين اوساط أبناء المدينة وقد تحدث معنا الكثير من المواطنين حول معاناتهم المؤلمة من ما يجري في العيادات والمستشفيات الأهلية، والبعض منهم أشار لنا بأنه قد فقد حياة ذويه بسبب أخطاء بعض الأطباء.

صوت الانتفاضة: برأيك على مستوى العراق كيف يمكن التدخل من اجل تغيير الواقع الصحي المتردي في القطاع العام والضغط من أجل الحد من جشع الأطباء؟

الخياط: الحقيقة المشكلة الأساسية تكمن في النظام القائم وفي كل القطاعات، هذا النظام فقد شرعيته بعد العزوف الجماهيري الكبير في الانتخابات ، والقطاع الصحي جزء من هذا النظام السياسي الفاسد، وتتحمل المسؤولية الكاملة هذه الكتل والأحزاب وقياداتها الفاشلة ومن عمل معها من الذين يدعون ويرفعون شعار التحرر والانتماء للفكر اليساري، ونحن نرى بأن على الجماهير ان تتصدى ونحن معها سلميا لهذه العملية السياسية البائسة، كلمة اخيرة اوجهها لجميع بناء بلدي وكل من موقعه، بأن على الجميع كشف وتعرية كل ما موجود بكل الوسائل المتاحة ونبذ الخلافات بين القوى المدافعة عن حقوق الجماهير لتوحيد الصفوف للخلاص من هذه الطغمة السياسية الفاسدة ومن وضع يده بيد هذه الكتل والأحزاب الفاسدة.

ان تدفع اكثر او تموت ، الواقع الصحي في العراق

جلال الصباغ

يشكل ارتفاع اجور الاطباء في المستشفيات والعيادات الخاصة جانبا واحدا من عملية تغول الاسلوب الرأسمالي وخصخصة مختلف القطاعات في العراق، ما يعني مزيدا من الافقار للمواطنين؛ فقد بلغت اجور معاينة المريض بالنسبة لبعض الاطباء اكثر من ستين الف دينار، وسط تردي فضيع للخدمات الطبية والصحية في المستشفيات الحكومية، والتي دائما ما تكون مزدحمة بشكل يفوق التصور ما يجعل من عملية معاينة المريض عملية سريعة، غالبا ما تجرى خلال دقائق قليلة لا يمكن من خلالها الكشف عن حالة المريض وتشخيصها بشكل دقيق، ليكتب الطبيب بعدها وصفته على عجل، وهو متأكد ان العلاج الموصوف غير موجود في صيدلية المستشفى الحكومي.

لا تنتهي معاناة المريض عند المعاينة الطبية، فالتحاليل المختبرية والاشعة وغيرها من الاجراءات دائما ما يطلبها الطبيب في عيادته الخاصة، والذي يمتلك نسبة من ارباح هذه الاماكن ان لم يكن هو من يملكها؛ اذ يكلف اجراء التحاليل والاشعة الحديثة مئات الالاف من الدنانير، ما يثقل كاهل المواطن المعتمد على اجر محدود، او ربما عاطل عن العمل تكاليف اضافية، تدفع الكثير منهم الى الانصراف عن مراجعة الاطباء في العيادات والمستشفيات الخاصة والاضطرار الى اللجوء للمستشفيات الحكومية الخالية من اي رعاية او دواء او مختبرات توفر ما يحتاجونه من علاجات وتحليلات، ما يعني بالمحصلة النهائية الموت المحقق او العوق الدائم.

كذلك يشكل غياب الادوية خصوصا التي تعالج الامراض الصعبة والمستعصية، في المستشفيات العامة عبئا جديدا على المرضى وعائلاتهم، فالصيدليات الخاصة لا ترحم هي الاخرى، وقد تصل علاجات بعض الامراض لأكثر من مليون دينار في الشهر الواحد. كل هذا ووزارة الصحة والمسؤولين عنها يقفون متفرجين بل انهم يدفعون باتجاه ان الحل يكمن بالاستمرار بهذا الوضع!! وبالتالي المزيد من البؤس والموت والمرض.

يلاحظ المريض او المهتم بالقطاع الصحي في العراق تزايد اعداد المستشفيات الاهلية في مختلف مدن البلاد، كما يلاحظ الاسعار الخيالية اللازم دفعها من اجل الرقود او اجراء عملية او حتى اجراء معاينة بسيطة لاحد المرضى. في مقابل تهالك وخراب المستشفيات الحكومية الخالية من ابسط شروط الرعاية الصحية، وعدم توفر العلاجات والفحوصات المتعلقة بحالات معينة مثل امراض القلب والسرطان والامراض التنفسية بالإضافة الى الامراض المزمنة، وغيرها من الامراض المنتشرة بشكل كبير في اوساط المواطنين.

ان سياسة خصخصة القطاع الصحي في العراق هي عملية مدروسة ومتعمدة تحاول فرض الامر الواقع على المواطنين، وهذا الامر لا يتعلق بالقطاع الصحي لوحده، انما يشمل مختلف القطاعات من التعليم الى الكهرباء الى الصناعة الى غيرها من مفاصل الحياة الاخرى. كما ان الفساد المستشري داخل القطاع الصحي وتعيين المسؤولين في وزارة الصحة والمستشفيات تتم بصفقات بين القوى والاحزاب المتنفذة، والجميع يعلم حجم الاموال المنهوبة بمشاريع وهمية او عمليات شراء لأجهزة ومعدات وادوية منتهية الصلاحية.

ان مسؤولية الدولة هي توفير العلاج والرعاية الصحية المجانية للمواطنين، وهذه الدولة التي تسيطر عليها قوى برجوازية تعتمد سياسة الخصخصة لتحول هذه المسؤولية الى اصحاب رؤوس الاموال الذين لا يهمهم شيء سوى الربح والمزيد من الربح، ولا يهمهم بعد ذلك ان مات الف او مليون مواطن بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج.

الكثير من الامراض التي يعانيها الناس في العراق هي نتيجة للحروب التي حصلت في العقود الاخيرة وما خلفته من تلوث واشعاعات؛ فمستويات الاصابة بالسرطان في تزايد مضطرد، كما ان تدهور الصحة النفسية وانتشار حالات الانتحار وتفشي المخدرات سببها الرئيسي هو السياسة المتبعة من السلطة الحالية، فانتشار البطالة بشكل كبير وانخفاض اجور العمال والموظفين مع ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة من ماء وكهرباء وخدمات انترنيت، جعلت شرائح واسعة من المجتمع تعيش وضعا نفسيا صعبا يساعد كثيرا على انتشار الامراض النفسية.

ان وضع الحد للاستهتار بحياة المواطنين من خلال الاطباء الجشعين والمستشفيات الخاصة، ناهيك عن تردي الخدمات الصحية العامة يتطلب وقفة جماهيرية منظمة تفرض على هذه الدولة التراجع عن سياسات سرقة اموال القطاع الصحي واعادة احياء المستشفيات العامة وبناء اخرى جديدة تقدم خدمات مجانية وحديثة للجميع.